# أثر القروض الميكروية على وصول المرأة الى الموارد الاقتصادية

**ملخص تنفيذي**

* يشير واقع المرأة الاقتصادي الى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث والارتفاع في معدلات البطالة كما تعتبر ظاهرة تأنيث الفقر من المشاكل الاقتصادية حيث بلغت مشاركة الإناث الفقيرات في سوق العمل اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 9.7% ومعدل البطالة لدى الإناث الفقيرات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 56.5%
* تعتبر القروض الوسيلة الأساسية لتمكين المرأة وللقضاء على ظاهرتي فقر المرأة والبطالة، حيث أظهرت النتائج أن واحد من كل خمس افراد مقترضين من البنوك التجارية هو انثى كما أن القيمة الاجمالية لقرضها بلغ 17% من اجمالي قيم المقترضين
* تلجأ المرأة للقروض الصغيرة (الميكروية) والتي تعتبر رافداً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أشارت النتائج الى الارتفاع الجوهري في نسب الاناث المقترضات قروض ميكروية والقيمة الاجمالية لقروضهن
* ان نتائج حصول المرأة على القروض الميكروية لا تدل بشكل مباشر على أنها عملت على تمكينها اقتصاديا أو وصولها الى الموارد الاقتصادية حيث ان نسب النساء صاحبات الاعمال والعاملات لحسابهن الخاص لا تزال متواضعة جدا فهي لم تتعدى ال2% كعاملات لحسابهن الخاص و1.4% كصاحبات أعمال لعام 2014
* ان دخل المرأة صاحبة الأعمال واللاتي تعمل لحسابها الخاص قد شهد تحسنا واضحا ما بين عامي 2007-2014.
* **ساهمت الحالة التعليمية لصاحبات الاعمال والعاملات لحسابهن الخاص في ارتفاع مستوى الدخل لديهن حيث** أن ثلاثة من بين كل خمس نساء صاحبات أعمال والعاملات لحسابهن الخاص يتقاضين دخل 300 دينار فأكثر هن من حملة الشهادات الجامعية في حين أن 70% من اللواتي يتقاضين 299 دينار فأقل مستواهن التعليمي ثانوي فأقل
* تواجه المرأة العديد من التحديات في الحصول والسيطرة على الأصول الاقتصادية وأنها تتعرض للتمييز في ممارسة أدوارها الأسرية وإدارة شؤونها الشخصية، حيث أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية أن اثنتين من كل خمس نساء متزوجات حالياً وأعمارهن 15-49 سنة يستطعن التصرف بمردودهن النقدي من عملهن لوحدهن.
* ان ملكية المرأة للأرض تشكل أحد الأصول الاقتصادية الهامة التي تساهم في وصول المرأة للموارد الاقتصادية، حيث أظهرت النتائج انخفاض ملكيتها لهذا النوع من الاصول الاقتصادية والتي لم تتجاوز ال 21%. وفيما يتعلق بملكية المسكن فلا تزال فجوة النوع الاجتماعي تميل لصالح الذكور.
* إن امتلاك الاناث للأوراق المالية (الأسهم، السندات) يشجع على تنمية عادة الادخار الاستثماري، خاصة بالنسبة لصغار المدخرات اللواتي لا يستطعن القيام بمشاريع مستقلة بأموالهن القليلة، حيث تشير النتائج الى أن اقل من نصف مالكي الأوراق المالية من الأسهم هن نساء لعام 2014 ، بالرغم من أن القيم الاجمالية للأوراق المالية التي تمتلكها النساء منخفضة مقارنة مع الرجال وبنسبة بلغت 21%
* مما سبق يمكن القول ان حصول المرأة على القروض الميكروية لم يكن له الأثر الواضح لوصولها الى الموارد الاقتصادية المختلفة واتخاذ القرار الأمر الذي انعكس على مسيرة المرأة في التنمية الاقتصادية

**مقدمة**

لا شك أن إبعاد المرأة عن المشاركة في العديد من الجوانب التي تتعلق بالمجتمع سواء كانت تلك الجوانب اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من الجوانب، قد ترك آثارا سلبية على مكانتها وأدوارها التي كان من المتوقع أن تلعبها في هذه الجوانب لو أنها تمكنت من الحصول على فرص المشاركة بشكل مساو للرجل. وأدى حرمان المرأة من الحصول على الفرص المتاحة إلى انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يقتصر تأثيرها على المرأة فقط بل يتعداها ليؤثر على الأسرة والمجتمع أيضا.

تهدف هذه الورقة للاطلاع على واقع تمكين المرأة الاردنية اقتصاديا باعتباره الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة والتطرق الى بعض التحديات التي تواجهها وتحول دون وصولها الى الموارد الاقتصادية وذلك من خلال تحليل البيانات لتسليط الضوء على الفــرص والأنشطة التي تساهم في تحسين وضع المرأة اقتصادياً واقتراح مجموعة من التوصيات والتوجهات لتحقيق التنمية المستدامة.

**واقع المرأة الاردنية اقتصادياً**

يعتبر انخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل من أهم التحديات الأساسية التي يواجها الاقتصاد الوطني حيث انها لم تتعدى ال 13%، وفق ما أظهرته نتائج مسح العمالة والبطالة والمبينة في الشكل(1).

 الشكل(1)التوزيع النسبي لمعدلات المشاركة الاقتصادية حسب الجنس، (1979-2014)

وتعود النتيجة السابقة لأسباب عدة منها ارتفاع مستويات الفقر من 13% في عام 2006 الى 14.4% في عام 2010. وتعتبر ظاهرة تأنيث الفقر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تم الاشارة اليها في اهداف التنمية المستدامة من خلال الهدف الاول والمتعلق بالحد من ظاهرة الفقر. وبحسب تقرير حالة الفقر في الاردن 2010 والذي اشار إلى أن نسبة الفقر بين الأفراد من الإناث بلغت 7.4% مقابل 6.9 % بين الذكور. علاوة على ما سبق، فقد سجلت نسبة مشاركة الإناث الفقيرات في سوق العمل اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 9.7% مقابل 67.7% للذكور الفقراء، كما تعاني الإناث الفقيرات اللاتي أعمارهن 15-24 سنة من انخفاض في معدل مشاركتهن الاقتصادية والتي بلغت حوالي 11% مقابل 54.3% للذكور الفقراء. و قد سجل معدل البطالة بين الإناث الفقيرات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 56.5% مقابل 25.1% للذكور الفقراء.

 كما يمكن القول أن الارتفاع في معدلات البطالة قد ساهم في محدودية مشاركة النساء في سوق العمل، حيث بلغت ضعف معدلات البطالة لدى الرجل فقد أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام2014 أن معدل البطالة للإناث بالأعمار(15 سنة فاكثر) 20.7% مقابل 10% للذكور، وترتفع معدلات البطالة بين النساء على وجه الخصوص بين الفئة الشابة منهن الفئة العمرية (20-24) وبنسبة 45.3% وفئة النساء الحاصلات على مستوى تعليمي بكالوريوس فأعلى وبنسبة 76.8% من مجموع النساء. حيث ترتفع احتمالية البطالة بين النساء مع زيادة مستوى التعليم بينما تقل معدلات البطالة بين الرجال من ذوي التعليم العالي. كما تنخفض احتمالية البطالة مع العمر ولا يبدو أنها تتأثر بالحالة الزواجية أو الأمومة مما يجعل البطالة ظاهرة عامة بين الشباب. وهذا يسهم في انسحاب المرأة من سوق العمل بعد اليأس من عثورها على العمل المناسب.

علاوة على ما سبق فقد ساهم التمسك بالأدوار التقليدية للمرأة والممثلة بالأعمال المنزلية اليومية والعناية بالأطفال الى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة حيث أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة أن أربعة من كل خمس نساء خارج قوة العمل هن مدبرات منازل، أي ان لا تزال هنالك نسبة كبيرة غير مستغلة من الإناث خارج سوق العمل.

وعلى الرغم من انخفاض مشاركة المرأة الاقتصادية فهذا لا يعني أن المرأة الأردنية كانت بعيدة بشكل كلي عن المساهمة الاقتصادية في سوق العمل، فهي تلعب أدواراً متعددة تتجاوز الرعاية الأسرية والخدمات المنزلية كالمساهمة في كسب الدخل لأسرتها الى جانب الرجل، فقد بينت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2002 ان ثلثي النساء المشتغلات واللاتي سبق لهن الزواج يساهمن بحوالي النصف أو أكثر في نفقات الأسرة من دخلهن، و19%ساهمن بأقل من النصف و15% أفدن بأنه يغطي كافة نفقات الأسرة.

 وقد ساهمت الثقافة المجتمعية السائدة في تركز الغالبية العظمى من النساء في العمل بأنشطة محدودة حيث بينت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام 2014 أن نشاط التعـليم حـظي بالنسـبـة الأكبـر من المشتـغلات، فاجـتـذب حــوالي 41.8% منهـن، في حيـن اجتذب نشـاط الصحـة والعمـل الاجتمـاعي حـوالي 15.3% من مجموع النساء المشتغلات. وقد أدى توجه النساء للعمل في هذين القطاعين إلى تضخم حجم العمالة الأنثوية فيهما وارتفاع عددها عن عدد الرجال. وعند الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل للمشتغلات من المسح ذاته خلال الأعوام 2012- 2014 تبين أن أقل من نصف النساء المشتغلات لم يتجاوز دخلهن 300 دينار شهرياً، وهذا يعني أن دخل المرأة لم يشهد تغيرات واضحة خلال الفترة المذكورة.

ومن الملفت للانتباه أن عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل كان له دوراً في تواضع المشاركة الاقتصادية للمرأة والذي يتطلب مطابقة العرض والطلب على التخصصات المطلوبة في سوق العمل بشكل رئيسي خصوصا في التخصصات التي تتوجه المرأة لدراستها الذي ليس بالضرورة أن يعكس المهارات التي يتطلبها سوق العمل والتي تتوائم مع المؤهلات المطلوبة للالتحاق بالقطاعات الأكثر إنتاجية وحيوية في الاقتصاد،حيث أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة أن 66% من الاناث المتعطلات هن من حملة الشهادات الجامعية ذات التخصصات الانسانية والعلوم التربوية في حين ان نسبة المتعطلات من الاناث من حملة الشهادات الجامعية ذات التخصصات العلمية لم تتجاوز ال34%.

**التمكين الاقتصادي والمرأة الاردنية**

يتضمن مفهوم التمكين تمتع المرأة بحرية الاختيار بين بدائل متاحة، وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات الأمر الذي يؤكد انفصال مؤشر مشاركة المرأة اقتصاديًا عن قضية التمكين وهو ما يؤكد الحاجة إلى وضع مؤشرات تقيس التمكين الاقتصادي، فتمكين المرأة اقتصاديا يعني التحكم والوصول إلى الموارد الاقتصادية كالرجال وخاصة في تملك الأراضي والشقق وامتلاك الرصيد المالي وحتى الاستفادة من فرص التعليم فهو يعزز قدرتها على الاختيار بزيادة سيطرتها على الأصول الاقتصادية..

تعتبر القروض الصغيرة (الميكروية) الوسيلة الأساسية لتمكين المرأة وللقضاء على ظاهرة فقر المرأة حيث بينت نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2010 تدني متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى حيث بلغ 4464 دينار مقابل 5002 دينار للأسر التي يرأسها الذكر بفارق عن المتوسط المشاهد بما قيمته 538 ديناراً.

كما تعتبر القروض المدخل الرئيسي للقضاء على مشكلة البطالة بين الاناث ويساهم في توفير فرص عمل تمكن المرأة من ممارستها في كافة قطاعات العمل المنظم وغير المنظم، وبما أن معظم الاناث يفضلن استخدام الصناعات الصغيرة كفنون إنتاجية بسيطة نسبياً تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية فقد أدت سياسة خفض الانفاق العام للدولة والمترتب عليه خفض الانفاق الجاري الذي تشكل الأجور قسماً كبيراً منه الى تقليص مساهمتها في خلق وظائف تستوعب قسماً من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل الأمر الذي نتج عنه تخفيض عدد الوظائف في القطاع العام – وهو القطاع المفضل والحامي لحقوق الاناث\_ وهذا ما تشير اليه نتائج التقرير السنوي لمسح فرص العمل المستحدثة الذي تنفذه دائرة الاحصاءات حيث دلت النتائج على ان عدد فرص العمل التي خلقها القطاع العام لسنة 2014 لم تتجاوز 17158 فرصة عمل في المقابل بلغ عدد الفرص التي خلقها القطاع الخاص 32777 فرصة عمل أي وبنسبة بلغت 52% من مجموع فرص العمل التي استحدثت لعام 2014.

ان ربط القروض الميكروية بتمكين المرأة يؤكد الدور الذي تلعبه في تمكين الفئات المحرومة والتغلب على مشكلة التشغيل والذي أكد عليه الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتشغيل والعمل اللائق. ولغايات تمكين المرأة اقتصاديا قامت الحكومة خلال الفترة الزمنية ( 1998-2003 ) عن طريق وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإطلاق برنامج حزمة الأمان الاجتماعي بهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة وزيادة إنتاجيتها الاقتصادية والاجتماعية، ضمن رزمة واحدة هي" البرامج الإنتاجية الاقتصادية الاجتماعية " والتي تشمل تطوير المشاريع الصغيرة، حيث تم إنفاق ما يعادل 17,14 مليون دينار، كما يمكن أن نطلق على فترة التسعينات ثورة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة حيث تم تأسيس العديد منها خلال هذه الفترة مثل صندوق إقراض المرأة، صندوق التنمية والتشغيل، الشركة الأهلية لتمويل المشروعات الصغيرة ، مؤسسة الاقراض الزراعي، الصندوق الهاشمي، تمويلكم، شركة الشرق الأوسط للإقراض الصغير، وغيرها ...

**هل التمويل عن طريق القروض الميكروية وثيق الصلة بتمكين المرأة اقتصاديا ؟**

تلجأ المرأة للقروض الصغيرة (الميكروية) والتي تعتبر رافداً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية وتعمل على تحقيق التكامل والتجانس في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية كما تساهم هذه المشاريع في جذب المدخرات الصغيرة وتتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال فيها مما يجعلها نواة للمشاريع الكبيرة.

يعد الحصول على تمويل العقبة الأساسية للبدء في الأعمال التجارية أو التوسع بها. فقد سجل الأردن 4 درجات من أصل 10 في مؤشر الاشتمال المالي (للحقوق القانونية) وقد تبين منه صعوبة حصول المرأة على القروض البنكية والائتمان بشكل عام ومن المؤسسات الرسمية بشكل خاص. حيث بينت النتائج ان نسبة الاناث المقترضات من البنوك التجارية في عام 2015 لا تكاد تصل ال20% مقابل 80 % للذكور،اضافة الى أن القيمة الاجمالية للتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الاناث لا تتعدى 17% لذلك تلجـأ الاناث في الأردن الى القروض الصغيرة (الميكروية) بدلا من القروض التجارية ذلك لأن المصارف عادةً ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض المرأة للبدء بالمشروعات الصغيرة مرتفع بسبب عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق. وعلى الرغم من أن سياسات منح القروض لا تميز بين النوع الاجتماعي إلا أن النساء من صاحبات الأعمال التجارية يدعين حصول نظرائهن من الرجال على معاملة أفضل في هذا الصدد، وغالباً ما تشتكي الاناث الاتي يدرن المشروعات الصغيرة بأن المصارف تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر. ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قِبَل المصارف.

ويبين الشكل(2) التوزيع النسبي للأفراد المقترضين قروض ميكروية للأعوام (2009-2014) حسب الجنس. ويلاحظ من الشكل الارتفاع الجوهري في نسب الاناث المقترضات وانخفاضها للذكور المقترضين. ولابد من الإشارة إلى أن نسبة الاقتراض من مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف لتمكين المرأة اقتصاديا، هي الأعلى بالنسبة للمرأة نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل لجميع الفئات وبالأخص الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وبالتالي تخفيف مشكلتي البطالة والفقر التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص.

الشكل(2) التوزيع النسبي للأفراد المقترضين قروض ميكروية حسب الجنس، (2010-2014)

كما يلاحظ من الشكل(3) أن فجوة النوع الاجتماعي للقيم الاجمالية للقروض الميكروية بقيت لصالح الذكور خلال الفترة (2009-2013) واما في عام 2014 فقد تغيرت الفجوة واصبحت لصالح الاناث.

الشكل(3)التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية للقروض حسب جنس المقترض (2009-2014)

هل ساهمت القروض الميكروية في تعزيز فرص عمل النساء كصاحبات اعمال ويعملن لحسابهن الخاص ؟

ان النتائج السابقة للقروض الميكروية لا تدل بشكل مباشر على أن حصول المرأة على هذه القروض عمل على تمكينها اقتصاديا أو وصولها الى الموارد الاقتصادية من خلال توفير فرص ساعدتها على ريادة الاعمال لتصبح صاحبة عمل او تعمل لحسابها الخاص، فالمتتبع لواقع صاحبات الاعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص في الاردن يجد ان نسب النساء في هذا المجال لا تزال متواضعة جدا الشكل(4)، فقد اظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة انخفاض نسبة صاحبات الأعمال من 1.7% الى 1.4% خلال الفتره 2009-2014. كما تبين النتائج انخفاض نسبة الاناث العاملات لحسابهن الخاص الى النصف حيث كانت 2.4% في عام 2008 وأصبحت 2% في عام 2014.

ويمكن تفسير ما سبق بالقول بأ**ن الموروثات الاجتماعية القديمة والقائمة على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل لا تزال تلعب دوراً مهماً الأمر الذي يشير إلى أن قضية عمل صاحبات الأعمال أو اللاتي يعملن لحسابهن الخاص هي ليست على نفس درجة أهمية أصحاب العمل من الذكور** وأن تلك القروض استُخدمت من أجل تحقيق غايات أخرى حالت دون تحقيق الهدف منها والمتمثل بتمكين المرأة ووصولها الى الموارد الاقتصادية. كما **يمكن القول أن التحديات التي تواجه صاحبات الأعمال أو اللاتي يعملن لحسابهن الخاص والمتمثلة بقضايا التشــبيك والصعوبة في ادارة المشاريع وعدم كفاية التطور الذاتي ووجود بعض التشريعات المتحيزة ضد المرأة اضافة الى مسؤوليات العمل والرعاية الاسرية يؤدي إلى أن تكون المنفعة من الناحية الاقتصادية غير مجدية كان لها الأثر الملموس في انخفاض نسبة صاحبات الاعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص.**

الشكل(4): نسبة المشتغلات كصاحبات أعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص من مجموع الاناث المشتغلات(2007-2014)

**وعلى الرغم من انخفاض تمثيل الإناث كصاحبات اعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص الا أن نتائج مسح العمالة والبطالة اشارت الى ارتفاع مستوى الدخل لديهن خلال الاعوام 2007-2014، حيث ان 50% من صاحبات الاعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص لم يتجاوز دخلهن ال 200 دينار لعام 2007 في حين ارتفع مستوى دخلهن في عام 2014 ليتعدى ال 300 دينار وبنسبة بلغت 49%** وهذا يعني أن دخل المرأة صاحبة الأعمال واللاتي تعمل لحسابها الخاص شهد تغيرات واضحة خلال الفترة المذكورة وهذا يدل على ان صاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص قد تأثرن بشكل ايجابي من امتلاك مشروع خاص بهن لا سيما من زيادة الدخل وزيادة الاستقلالية وأصبح لهن دور أكبر في صنع القرار وارتفاع مكانتهن في المجتمع.

كما بينت نتائج المسح ذاته لعام 2014 أن أقل من نصف صاحبات الأعمال العاملات لحسابهن الخاص يعملن في مهن البيع والخدمات وأن 33% يعملن في مهن الاختصاصيون في حين أن 12% فقط يعملن في الحرف والمهن المرتبطة بهم. ومن الملفت للانتباه ان نسبة صاحبات الأعمال العاملات لحسابهن الخاص في مهن كبار المشرعين والمديرين لم تتجاوز ال 3%.

وعند الاخذ بعين الاعتبار توزيع صاحبات الأعمال والعاملات لحسابهن الخاص حسب المهنة والمستوى التعليمي والمبين في الجدول (1) يلاحظ أن 52% من صاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص في مهن البيع والخدمات من المستوى التعليمي الاقل من الثانوي، في حين أن غالبية النساء صاحبات الأعمال والعاملات لحسابهن الخاص في المهن التي تقع في اعلى الهرم الوظيفي كالمشرعين والاختصاصين هن من حملة الشهادات الجامعية. تجدر الاشارة الى ان النتائج قد بينت ان اثنتين من كل ثلاث نساء صاحبات الأعمال ويعملن لحسابهن الخاص في مهنة الحرف والمهن المرتبطة بهم مستواهن التعليمي أقل من الثانوي.

**جدول(1) نسبة صاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص حسب المستوى التعليمي والمهنة،2014**

|  |  |
| --- | --- |
| **المستوى التعليمي** | **المهن الرئيسية** |
| **المجموع**  | **بكالوريوس فأعلى** | **دبلوم متوسط** | **ثانوي**  | **أقل من ثانوي** | **أمي**  |
| 100.0 | 80.0 | 20.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | **المشرعون وكبار الموظفين والمديرون** |
| 100.0 | 91.4 | 8.6 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | **الاختصاصيون** |
| 100.0 | 0.0 | 100.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | **الفنيون ومساعدو الاختصاصيين** |
| 100.0 | 0.0 | 9.3 | 66.7 | 33.3 | 0.0 | **الموظفون المكتبيون المساندون** |
| 100.0 | 10.3 | 9.3 | 23.7 | 51.6 | 5.2 | **عاملو البيع والخدمات** |
| 100.0 | 0.0 | 14.8 | 0.0 | 10. | 0.0 | **العمال المهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك** |
| 100.0 | 0.0 | 10.2 | 18.5 | 66.6 | 0.0 | **الحرفيون والمهن المرتبطة بهم** |
| 100.0 | 0.0 | 20.0 | 0.0 | 81.9 | 18.2 | **العاملون في المهن الأولية** |
| 100.0 | 36.1 | 10.2 | 13.9 | 36.6 | 3.2 | **المجموع** |

**وقد ساهمت الحالة التعليمية لصاحبات الاعمال والعاملات لحسابهن الخاص في ارتفاع مستوى الدخل لديهن حيث أظهرت النتائج المبينة في الشكل(5) أن ثلاثة من بين كل خمس نساء صاحبات أعمال والعاملات لحسابهن الخاص ويتقاضين دخل 300 دينار فأكثر هن من حملة الشهادات الجامعية في حين أن 70% من اللواتي يتقاضين 299 دينار فأقل مستواهن التعليمي ثانوي فأقل.**

الشكل(5)التوزيع النسبي لصاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص حسب المستوى التعليمي وفئات الدخل، 2014

ومن الجدير بالذكر أن **الحالة الاجتماعية لها الأثر الواضح على اقبال الإناث على العمل كصاحبات اعمال والعمل لحسابهن الخاص حيث أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة للأعوام 2007-2014 ان اكثر من نصف الاناث صاحبات الاعمال ويعملن لحسابهن الخاص هن متزوجات في حين لم تتجاوز نسبة العازبات ال 24.4% خلال نفس الفترة.**

وتعتبر ريادة المرأة للأعمال مصدرا مهما، لم يتم بعد استغلاله في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم تقريبا فعلى الصعيد العالمي يبين الشكل(6) ان 1٪  فقط من المشتغلات يعملن كصاحبات أعمال مقابل 3% للمشتغلين الذكور. وعلى مستوى جميع المناطق في العالم سجلت نسبة المرأة المشتغلة كصاحبة عمل في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى معدلات لها بقيمة بلغت 5% في عام 2015.

الشكل(6): توزيع صاحبات الأعمال حسب المنطقة (1999-2015)

أوروبا الشرقية

صحراء افريقيا

أوروبا الجنوبية

أمريكا اللاتينية والبحرالكاريبي

جنوب- شرق آسيا

دول متطورة أخرى

القاقوز ووسط آسيا

آسيا الشرقية

أوقيانوسيا

آسيا الشرقية

آسيا الغربية

أفريقيا الشمالية

**التحديات التي تواجه المرأة للوصول إلى الموارد الاقتصادية**

**على غرار الوضع بالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة، ما زالت الإنجازات المتحققة في مجال التنمية البشرية تحتاج إلى تحسينات بارزة من حيث قدرة المرأة على الاختيار نظراً للتحديات المستمرة التي مازالت تواجه قدرتها على الاختيار في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي انعكست على امتلاكها للأصول والتحكم بها مثل الأراضي والميراث والمعاشات التقاعدية.**

وتعرف الحدود العملية لقدرة المرأة على الاختيار بشكل رسمي من خلال حقوقها القانونية، وبشكل غير رسمي من خلال العادات الاجتماعية. ويمكن القول أن حقوق المرأة القانونية ثبتت ضمن الإطار التشريعي وتنفذ من قبل المؤسسات الرسمية، ولكن القيود القانونية، التي غالباً ما تعكس العادات الاجتماعية، هي التي تؤثر بشكل كبير في قدرة المرأة على الاختيار في الأردن من حيث الحياة الأسرية والشخصية. لا تزال العادات الاجتماعية إلى جانب القيود القانونية تحد من قدرة المرأة على الاختيار فيما يتعلق بالأصول الاقتصادية. وتضع العادات الاجتماعية الزوج أو الأب رئيساً للأسرة وبالتالي يعطى دور ولي أمر الأسرة والإناث فيها، وتتجسد مسؤوليته في تقديم الدعم المالي للأسرة واتخاذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على الأسرة ككل، حيث اشارت نتائج مسح السكان والصحة الاسرية لعامي 2007 و 2012 والمبينة في الشكل(7) ان ثلث السيدات فقط هن قادرات على التحكم بمردوداتهن المادية في المقابل فأن القرار في استخدام المردود المالي للسيدات المتزوجات من الثلثين الباقيين يبقى رهن الزوج او الزوج والزوجة معاً. وان 39% فقط من السيدات المتزوجات حالياً اللاتي لهن مردود مالي مقابل عملهن يقررّن لوحدهن وبشكل رئيسي كيفية استخدام هذا المردود وكيفية إنفاقه. وهذا يوضح أن المرأة تواجه العوائق في الحصول والسيطرة على الأصول الاقتصادية وأنها تتعرض للتمييز في ممارسة أدوارها الأسرية وإدارة شؤونها الشخصية، كما تؤثر المستويات المنخفضة من مشاركة المرأة في القوى العاملة سلباً في قدرتها على الاختيار **حيث أن السيطرة على الدخل والحصول على المزايا المرتبطة بالوظيفة يزيد من قدرة المرأة على الاختيار.**

شكل(7)التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً وأعمارهن 15-49 سنة اللاتي تلقين مردوداً نقدياً مقابل عملهن، حسب الشخص الذي يقرر كيفية إنفاق المردود النقدي للزوجة

 كما واشارت نتائج مسح السكان والصحة الاسرية لعام 2012 المبينة في الجدول(2) الى وجود تباين كبير في اتخاذ القرار حول إنفاق المردود المالي للسيدات ومستواهن التعليمي. فالسيدات اللاتي مستواهن التعليمي ابتدائياً كن اقل ميلاً لأن يكن متخذات القرار لوحدهن (32%). كما أن 38% من السيدات في خميس الرفاه الأدنى أفدن بأنهن متخذات القرار الرئيسيات المتعلق بإنفاق مردودهن المالي مقارنة مع 47% من السيدات في خميس الرفاه الأعلى.

جدول (2): التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً وأعمارهن 15 49 سنة اللاتي تلقين مردوداً تقدياً مقابل عملهن حسب الشخص الذي يقرر كيفية إنفاق المردود النقدي للزوجة

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الخصائص الأساسية | الشخص الذي يقرر كيفية استخدام المردود النقدي | المجموع |
| السيدة وحدها | بالاشتراك مع الزوج | الزوج بشكل رئيسي |
| المستوى التعليمي الذي تم الالتحاق به |
| ابتدائي | 32.4 | 57.8 | 9.8 | 100.0 |
| إعدادي | 53.4 | 43.5 | 3.1 | 100.0 |
| ثانوي | 44.2 | 52.6 | 3.2 | 100.0 |
| أعلى من الثانوي | 37.0 | 59.7 | 3.3 | 100.0 |
| خميس الرفاه |  |  |  |  |
| الأدنى | 38.4 | 52.8 | 8.8 | 100.0 |
| الثاني | 38.0 | 58.8 | 3.2 | 100.0 |
| الأوسط | 33.5 | 62.6 | 3.9 | 100.0 |
| الرابع | 33.3 | 63.9 | 2.9 | 100.0 |
| الأعلى | 47.4 | 49.8 | 2.8 | 100.0 |
| المجموع | 38.8 | 57.6 | 3.6 | 100.0 |

ويمكن تصنيف الفجوات في قدرة المرأة على الاختيار تحت التحكم في الأصول الاقتصادية- وتقاس بالقدرة على التملك والاستخدام والتحكم بالأصول المادية،حيث يتضمن منهاج عمل بيجين التزامات الدول ب"إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والتحكم فيها، والائتمان والإرث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة."

ان حاجة المرأة للسيطرة على الأصول الاقتصادية حاجة ملحة وعنصر اساسي له انعكاسات ايجابية على مستوى معيشتها وأسرتها ومن الجانب الاجتماعي والشخصي من خلال اكتسابها المزيد من الثقة بالنفس والسعي نحو تحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات بمختلف أنواعها،فكلما زادت سيطرة المرأة على هذه الأصول زادت قوتها في التفاوض داخل أسرتها وقدرتها على تجميع أصولها الاقتصادية بشكل مستقل.

ان ملكية المرأة للأرض تشكل أحد الأصول الاقتصادية الهامة التي تساهم في تحسين مستوى الدخل لديها وتحقيق الحياة الكريمة لها ولأسرتها كما أن ملكية الأرض تعزز لديها القدرة على اتخاذ القرارات المجتمعية الى جانب الرجل. تشير البيانات في الشكل (8) إلى أن واحد من كل خمس افراد مالكي للأراضي هي أنثى. كما توفرت للمرأة فرصة تسجيل الأراضي بصورة مشتركة باسم الزوجين حيث بلغت الملكية المشتركة للأراضي 5% لعام 2014 حيث يمكن للمرأة الاحتفاظ بملكية جزء من هذه الممتلكات.

وبالرغم من تمتع المرأة من الحصول على القروض الائتمانية سواء القروض الكبيرة أو الميكروية الا ان ذلك لم يأتي ثماره على وصول المرأة للموارد الاقتصادية والمتمثلة بملكية الأرض والعقار لأنها كلها أصول شخصية رئيسية يمكن أن تؤثر إيجابيا على قدرة المرأة على الاختيار.

الشكل(8)التوزيع النسبي للأفراد مالكي الأراضي حسب الجنس ،2014

 ويمكن القول ان المتتبع لملكية الاناث للأراضي يلاحظ ان الزيادة في النسب المئوية لأعوام متعددة كانت متواضعة ولا تزال منخفضة اذا ما قورنت بعدد الاناث المستفيدات من القروض الميكروية والمبينة في الشكل(9) فعلى الرغم من ارتفاع نسب الاناث المقترضات وازدياد عدد التسهيلات التي تحصل عليها المرأة من مؤسسات الاقراض والشركات التي تمنحها قروض ميكروية الا أن ذلك لم يكن له الأثر في زيادة نسبة تملك المرأة للأراضي، حيث لاتزال فجوة النوع الاجتماعي تميل لصالح الذكور في مؤشر ملكية الأراضي حيث بلغت الفجوة 53% لعام 2014.

 الشكل(9) فجوة النوع الاجتماعي للأفراد المقترضين قروض ميكروية وملكية الاراضي، 2014

ويمكن تعليل النتيجة السابقة لعدد من العوامل والتي منها أن العادات الاجتماعية لها دور سلبي في تمكين المرأة حيث تؤدي الى اختلال النوع الاجتماعي وميلانه نحو تحكم الرجل في الموارد الاقتصادية ومن حيث الضغوطات الاجتماعية التي تواجهها المرأة مثل التنازل عن حصتها في الميراث وغيرها. فميراث المرأة للأرض هو الوسيلة الأساسية لنقل الثروة في المناطق الفقيرة، كما يعتبر تسجيل الزوجة كمالكة مشتركة في ملكية زوجها امرا خارجا عن العادات الاجتماعية وهذا يعكس الانخفاض في نسبة الملكية المشتركة بينهما والتي لم تتجاوز ال 5%.

**هل ما تزال المرأة عرضة للحرمان من تملك مسكنها بالمقارنة مع الرجل؟**

يعتبر المسكن من احد الاصول الاقتصادية الهامة لمساواة ورفاه المرأة**.** وان تملك المسكن والسيطرة عليه عامل محدد في تحسين الأحوال المعيشية للمرأة وخصوصا للأسر المعيشية التي تعيلها امرأة وتأمين المأوى والأمان لها ولاستقرار أسرتها، حيث بينت النتائج في الشكل (10) ان أكثر من ربع الأفراد المالكين للشقق هن اناث لعام 2014، ومن الجدير بالذكر بأنه على الرغم من ان نسبة الاناث مالكي الشقق ازدادت زيادة بسيطة خلال الفترة الزمنية (2009-2014) الا ان فجوة النوع الاجتماعي لا تزال لصالح الذكور.

الشكل(10) التوزيع النسبي للأفراد مالكي الشقق حسب الجنس، (2009- 2014)

كما يبين الشكل (11) ان فجوة النوع الاجتماعي والتي بقيت على التوالي تميل لصالح الاناث في القروض الميكروية خلال الفترة (2008-2014) إلا ان فجوة النوع الاجتماعي لملكية الشقق لاتزال تميل لصالح الذكور، حيث تفتقر المرأة على نحو غير متناسب في حيازة الشقق مقارنة بالرجل رغم الارتفاع الجوهري في اعداد القروض الميكروية الممنوحة للمرأة.

الشكل(11) فجوة النوع الاجتماعي للأفراد المقترضين قروض ميكروية وملكية الشقق، (2008-2014)

ومن الملفت للنظر ايضاً أن في عام 2015 أظهرت نتائج البنك المركزي أن ثلث اجمالي المودعين في المصارف هن اناث في حين بلغت القيمة الاجمالية لتلك الودائع 27%. في المقابل بلغت نسبة الذكور المودعين 67% بقيم اجماليه بلغت نسبتها 73%. ويمثل نشاط تداول الأوراق المالية الجانب الأكبر من النشـاط الاقتصادي، فهو مرآةً للحالة الاقتصادية العامة للدولة. إن امتلاك الاناث للأوراق المالية( الأسهم، السندات) يشجع على تنمية عادة الادخار الاستثماري، خاصة بالنسبة لصغار المدخرات اللواتي لا يستطعن القيام بمشاريع مستقلة بأموالهن القليلة، ومن ثم فإنهن يفضلن شراء أوراق مالية على قدر أموالهن، وهذا يساعد على خدمة أغراض التنمية والحد من التضخم، كما أنها تساعد على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الملائمة.

يُظهر الشكل (12)، أن اقل من نصف مالكي الأوراق المالية من الأسهم هن نساء لعام 2014 ، وعلى الرغم من ذلك تشير البيانات أن القيم الاجمالية للأوراق المالية التي تمتلكها النساء منخفضة مقارنة مع الرجال بنسبة بلغت 21%، وتمثل هذه النسبة حوالي خمس القيم الاجمالية للأوراق المالية. ومن الملفت للانتباه ان نسب ملكية الاناث للأوراق المالية لم تظهر اي تباين جوهري لسنوات عديدة وارتفعت بنسب ضئيلة جدا، وان فجوة النوع الاجتماعي لا تزال تميل لصالح الذكور.

الشكل(12)ملكية **ا**لأفراد للأوراق المالية (الأسهم) والقيمة الاجمالية لها، (2009-2014 )

ونتيجة لما سبق نلاحظ من انه وبالرغم من ازدياد عدد الاناث المقترضات قروض ميكروية الا أنه لم يكن له الأثر الواضح في وصول المرأة الى الموارد الاقتصادية المختلفة واتخاذ القرار والذي يوضحه الشكل (13)، الأمر الذي انعكس على مسيرة المرأة في التنمية الاقتصادية.

الشكل (13) الاناث المقترضات قروض ميكروية والمالكات للأراضي والشقق، (2008-2014)

اضافة الى ما سبق، فأن المتتبع لنسب النساء العاملات المشتركات بالضمان الاجتماعي يلاحظ أن التحسن الطفيف في هذه النسب والمبينة في الشكل (14) والذي يشير الى ان واحد من كل اربع افراد عمال مشتركين بالضمان الاجتماعي هي انثى بالرغم من ان قانون الضمان الاجتماعي يشجع من زيادة قدرة المرأة في الحصول على حقوقها مثل: معاشات تقاعدية وتغطية استحقاقات الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص وتأمين إجازات الامومة الأمر الذي سهل على أصحاب العمل تقديم استحقاقات إجازة الأمومة للعاملات في القطاع الخاص وبالتالي شجع اصحاب العمل على توظيف العديد من النساء. ومع ذلك ما زال قانون الضمان الاجتماعي ينطوي على العديد من الأحكام الأخرى التي تحد من قدرة المرأة على الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي، حيث تمنع المرأة أو الارملة من الحصول على الراتب التقاعدي في حال تزوج أي منهما مرة أخرى، مع العلم بأن مثل هذه القيود لا تفرض على الرجال. فعند التقاعد تمنح مبالغ مالية إضافية للموظفين الذكور كتعويضات عائلية بينما لا تحصل المرأة على مثل هذه الميزات، بل يجب عليها أن تخضع إلى إجراءات طويلة ومعقدة لإثبات أنها المعيل الوحيد للعائلة، وليس لديها أقارب ذكور يعيلونها.

الشكل(14)التوزيع النسبي للعاملين والمؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي حسب الجنس،(2008-2014)

**المراجع**

* التقييم القطري للمساواة بين الجنسين حول مواضيع المشاركة الاقتصادية والقدرة على الاختيار والوصول إلى العدالة في الأردن، تقرير البنك الدولي
* المرأة والرجل في الأردن صورة احصائية، دائرة الاحصاءات العامة
* المرأة في قطاع الأعمال والادارة، منظمة العمل الدولية المكتب الاقليمي للدول العربية
* المشاريع الاقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية للأردن
* تقرير المرأة العالمي
* المنتدى الاقتصادي العالمي
* خريطة تمكين المرأة الأردنية، دائرة الاحصاءات العامة
* مسوحات العمالة والبطالة، مسوحات السكان والصحة الأسرية ، دائرة الاحصاءات العامة
* تقرير حالة الفقر في الأردن، دائرة الاحصاءات العامة